أهداف الإعراب وصلته بالعلوم الشرعية والعربية

د. عبد القادر بن عبد الرحمن السعدي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم - جامعة الشارقة

ملخص البحث

ما من شك في أنّ اللغة العربية لغة بيان وإفصاح، والسبيل الموصلة إلى ذلك البيان والإفصاح هو الإعراب، وقد امتدت جذور هذه الظاهرة الضاربة في القدم لترتبط بجذور علوم متنوعة، فللإعراب صلته الوثيقة بالعلوم الإسلامية تفسيرا وقراءات قرآنية وحديثاً وفقهاً، وبالعلوم العربية بلاغة وأدباً ودلالة ففي مجال التفسير والقراءات نجد المفسرين قد جعلوا الإعراب أساساً مهماً في التوجيه المعنوي للنص القرآني، وبيان الأسرار التي توحي بها الكلمة القرآنية ذات التقلبات الإعرابية وكان للقراءات أثرها في التعليل الإعرابي لتلك الكلمة. وفي مجال الحديث الشريف نرى الفقهاء قد اعتمدوا الإعراب في كثير من الأحكام التي استنبطوها من بعض الأحاديث، فضلا عن أهمية الإعراب في إيضاح المعاني الأخرى التي يحملها الحديث. أما في مجال الفقه فإننا ألفينا جملة من الأحكام الفقهية قد قررها الفقهاء بمقتضى اختلاف الحركة الإعرابية، وتمسك البلاغيون تمسكاً ملحوظاً بالإعراب في إيضاح طائفة من النصوص العربية إيضاحاً بيانياً، ودارسو علم الدلالة يقسمون هذا العلم إلى مستويات ومن بينها المستوى التركيبي الذي وجدوا فيه الإعراب من أقوى القرائن في التغيير الدلالي. وهذا البحث يلقي الضوء على الصلة القائمة بين الإعراب وهذه العلوم من خلال أمثلة تطبيقية كان للإعراب أثره الفعال في فهم الحكم من النص العربي.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الصلاة والسلام على رسوله ((محمد)) الذي بعثه ليكون ((من المنذرين بلسان عربي مبين)){ الشعراء: ١٩٤-١٩٥ }، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فان المزايا التي توشحت بها لغة القرآن الكريم كثيرة جداً ومن أبرزها ظاهرة الإعراب التي انفردت هذه اللغة بدوامها فيها، فمن الثابت أنَّ لغات سامية أخرى قد حملت هذه الظاهرة ولكنها منيت – مع تقدم الزمن – بفقدانها لها واختفائها منها لأسباب ليس هذا محل بيانها فـــ " لم تحتفظ أكثر اللغات السامية بالنهايات الإعرابية " [١]. أما العربية فقد احتفظت بها سمة ((من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية – باستثناء البابلية القديمة – قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي))[٢]. قال بروكلمان:

((وقد ظل إعراب الاسم الموروث من قديم الزمان في اللغة البابلية القديمة كاملاً، غير أنه ضاع بالتدريج شيئاً فشيئاً منذ وقت مبكر، كما حدث ذلك في كل اللغات السامية الحديثة، أما اللغة العربية – بحكم انعزالها في الجزيرة العربية – فظلت تحافـــظ على صيغتها القديمة وظواهرها اللغوية بما في ذلك الحركات الإعرابية))[٣].

ولعل السر في ذلك أنَّ الله قد فضلها على غيرها من اللغات، ولذلك اختارها – في الأزل – لغة لكتابه الكريم وللشريعة الإسلامية التي كان ذلك الكتاب والسنة النبوية المصدرين الأساسين لها.

وقد أصبح حكم تعلم الإعراب واجباً شرعياً؛ لأنه من أهم الوسائل التي تفهم بها معاني النصوص الشرعية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، قال ابن السراج الشنتريني:

((إن الواجب على من عرف أنه مخاطب بالتنـــزيل، مأمور بفهم كلام الرسول(ﷺ) غير معذور بالجهل بمعناهما، غير مسامح في ترك مقتضاهما – أن يتقدم فيتعلم اللسان الذي أنزل به القرآن، حتى يفهم كتاب الله، وحديث رسول الله، إذ لا سبيل إلى فهمها دون معرفة الإعراب، وتميـــيز الخطأ من الصواب، لأن الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني .... فلو ذهب الإعراب لاختلطت المعاني، ولم يتميز بعضها من بعض، وتعذر على المخاطب فهم ما أريد منه، فوجب لذلك تعليم هذا العلم، إذ هو أوكد أسباب الفهم، فاعرف ذلك ولا تحد عنه، فإنه علم السلف الذين استنبطوا به الأحكام وعرفوا به الحلال والحرام))[٤]

ولما كانت الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع والرسالات أراد الحق جل جلاله أن يكون العمل بها قائماً إلى يوم القيامة، وشريعة مثل هذه تحتاج إلى لغة تحمل سمات الحيوية المستمرة

فاختار لها العربية ذات الإعراب الذي يعتبر أكبر دليل على حيويتها ومسايرتها لكل عصر وزمن.

ومما يدلك على حيوية عنصر الإعراب فيها أنه كما امتد إلى بيان كثير من أحكام الشريعة الفرعية امتد إلى علوم أخرى كعلم التفسير والقراءات والحديث والوقف والابتداء والبلاغة والدلالة والأصوات.

وأنا أعلم أنَّ ظاهرة الإعراب قد كتب فيها الكثير من الرسائل والكتب والأبحاث، ولكني أردت – في بحثي المتواضع هذا – أن أبين أهداف هذه الظاهرة، وصلتها بالعلوم الأخرى، ولذلك فإني لن أبحث هنا ما دار من جدل موسع بشأن وجود الإعراب أو عدم وجوده في العربية لأن ذلك أمر قد أشبع كلاماً وكتابة، ولكني أردت أن أسهم ببيان وجه آخر يمكن الاستدلال به على أهمية الإعراب وضرورته للغة من خلال أهدافه وصلته بتلك العلوم.

وقد رأيت أن طبيعة هذا البحث تفرض أن أتحدث بشيء عن أهمية الإعراب، ومدى الحاجة إليه، ثم تعريفه، والتطرق إلى نشأته، وإيضاح أهم أهدافه، ثم بيان صلته وعلاقته بغيره من علوم الشريعة والعربية، فجاء البحث مرتباً على النحو الآتي:

الفصل الأول : تعريف الإعراب ونشأته وبيان أهم أهدافه

الفصل الثاني : صلة الإعراب بالعلوم الشرعية والعربية

والله أسال أن يوفقني لما قصدته، ويعينني على ما أردته، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه سميع مجيب.

الفصل الأول : تعريف الإعراب ونشأته وأهدافه

أ – تعريفه:

أولا: تعريفه لغةً:

الإعراب: مصدر أعرب يعرب، والفعل ((أعرب)) في جميع تقلباته التركيبية يعطي معنى: أوضح وأفصح وأبان، ومثله الفعل ((عرَّب)) بتشديد الراء الذي مصدره التعريب.

قال الأزهري: ((الإعرابُ والتعريبُ معناهما واحد وهو الإبانة))[٥] وهما من الثلاثي ((عرب)).

وإذا كانت هناك معان متعددة تؤديهما كلمتا – الإعراب والتعريب – فإننا نجد مآل تلك المعاني إلى المعنى الأساسي وهو الإبانة والإفصاح.

١– فقد جاء في اللسان: ((أعرب عنه لسانه، وعرَّبَ: أبان وأفصح))[٦]

٢– ورد عن النبي (ﷺ) أنه قال: ((الثيب تعرب عن نفسها))[٧] أي: تفصح وتبين.

٣– يقال: ((عرب منطقه)) أي هذبه(٨)، و ((أعرب كلامه)) إذا لم يلحن فيه[٩]

٤– ورد لفــظ الإعراب لمعرفة أصالة الفرس العربية، يقال: ((رجل معربٌ)) إذا كان معه فرس عربي، ((وفرس معرب)) خلصت عربيته، و ((أعرب الرجل)) ملك خيلاً عرابــاً، قال الجعدي:

ويصهل في مثل جوف الطوي صهيـــــلاً تبيـــــن للمعرب

أي: إذا سمع من له خيل عراب صهيل هذا الفرس عرف أنه عربي [١٠]

٥– قطع سعف النخل، وهو التشذيب، أي التهذيب لجذع النخل[١١]

٦– إظهار ما في الداخل من الحب يقال: امرأة، عربة و عروب: وهي المتحببة إلى زوجها المظهرة له ذلك ومن هنا يقال للرجل المتزوج مثل هذه المرأة: أعرب الرجل [١٢].

٧– يأتي الإعراب والتعريب بمعنى الرد عن القبيح:

يقال: عرب عليه: قبح عليه كلامه

والإعراب: ردك الرجل عن القبيح [١٣].

٨– عربت معدته: فسدت، يقال ذلك لمن أتخم ففسدت معدته مما يحمل عليها[١٤].

وبلطف الصنعة يمكن رد هذه التعاريف إلى معنى واحد وهو المعنى الأساسي لمادة – ع ر

ب – الذي هو الظهور والإبانة.

فالمرأة الثيب تبين وتظهر ما في داخلها من الموافقة أو عدمها، ولأنّ الفصيح في كلامه يظهر ويبين ما يريد على الوجه الأتم والأكمل، ولأن الذي يهذب كلامه ولا يلحن فيه يكون مبيناً مظهراً لمنطقه العربي الأصيل، ولأن معرفة أصالة الفرس تبين وتظهر عدم هجنته، ولأنّ التشذيب وقطع السعف إبانة وإظهار لجذع النخلة بعد أن كان مغطى به.والمرأة العروب هي التي أبانت وأظهرت ما في داخلها من حب وتودد لزوجها، وتعريب الكلام على الرجل: إظهار وبيان لفساده، الأمر الذي يقتضي رده عن ذلك، وفساد المعدة إظهار لما أصابها من إثقال بسبب التخمة من الطعام.

لذلك كان أرجح ما قيل في تسمية العرب بهذا الاسم:

إعراب لسانهم أي: إيضاحه وبيانه [١٥]

ثانياً: تعريفه اصطلاحاً:

وضع النحاة القدامى للإعراب تعاريف عديدة، فبعضهم عرّف – الإعراب – وبعضهم عرف – المعرب –، وعلماء النحو المعاصرون وضعوا تعاريف للإعراب أيضاً، ولا أريد هنا سرد التعاريف كلها، ولا أروم الخوض في النقاش الذي دار بينهم بشأنها من حيث إيفاؤها وعدم إيفائها لظاهرة الإعراب، إنما سأختار ذكر ما بدا لي أكثر انطباقاً على هذه الظاهرة مما قاله القدامى والمعاصرون:

١– قال ابن هشام: الإعراب ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع))[١٦]. وأضاف محققو كتابه – شذور الذهب – بعد قوله: ((الفعل المضارع)) قولهم: ((الذي لم يتصل به نون التوكيد ولا نون النسوة))[١٧].

٢– عرفه ابن عصفور: بأنه ((تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بنى فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى))[١٨].

٣– تعريف الأستاذ عباس حسن: ((هو تغير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه وما يقتضيه كل عامل))[١٩]

٤– عرفه الشيخ مصطفى الغلاييني بقوله:

" أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة فيكون آخرهـــا مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل" [٢٠]، وهناك تعريفات للإعراب قديمة وحديثة كثيرة، ولست بصدد الخوض في تفاصيلها والموازنة بينها، لأن الكتب التي تناولت الحديث عن الإعراب تناولت هذا الأمر بشكل مفصل.

ب – نشأته:

حين نتحدث عن نشأة الإعراب ينبغي أن يكون الكلام في أمرين:

الأمر الأول: وجوده عملياً

الأمر الثاني: وضع أصوله وأحكامه.

١– وجوده عملياً في كلام العرب:

مما هو غير خاف على أحد أن الإعراب كان موجوداً لدى العرب في لغتهم بشكل عملي فعلي، إذ كانوا ينطقون بالإعراب بمقتضى سليقتهم ((فالحركة الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها، وفي أقدم النصوص العربية المعروفة، وكان لهذه الحركات معان في نفس العربي المتحدث بالعربية على سجيته وطبيعته. [٢١]

وقد مر في تعريف الإعراب أنه وسيلة الإبانة والإيضاح عما في داخل النفس، والعرب أهل بيان، فكان من الطبيعي أن يصاحب الإعراب لغتهم، حتى إنه ((يكاد معظم المهتمين باللغة العربية وفقهها يجمعون على أن الإعراب سمة واضحة من سماتها)).[٢٢]

فلغة العرب تتألف من ألفاظ، والعرب لم تشأ أن تجعل ألفاظها مغلقة غير مفهومة، فإن ((الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها)).[٢٣]

ولم ترد أيضاً أن تجعل لغتها جامدة، بل أرادت لها أن تكون حيوية لها قابلية التصرف في الكلام من تقديم وتأخير ونحوهما بحسب ما يقتضيه المقام، فجعلت الحركات الإعرابية على آخر الكلام دليلاً على الإعراب الذي يفصح عما تريد.

والدليل على أنّ كلام العرب ورد معرباً ما يأتي:

١– أقوى الأدلة أن القرآن الكريم الذي ورد على أفصح اللغات العربية وأبلغها قد وردنا معرباً ووصف بأنه عربي، ولا يختلف في ذلك اثنان، ومن أنكر هذا فإنّه ينكر واقعاً ملموساً.

٢– الحديث النبوي الشريف الذي ورد عن أفصح بشر نطق بالضاد (ﷺ) جاءنا معرباً أيضاً.

٣– الشعر الفصيح الذي يحتج به وصلنا معرباً أيضاً، وإن ((وجود الإقواء في القافية لأكبر دليل على أن العرب كانت تستعمل حركات الإعراب للدلالة على المعاني المختلفة، فكانوا لحرصهم على المعنى الذي يريدونه يثبتون الحركة الدالة عليه وإن خالفت حركة الروي لسائر أبيات القصيدة ولو لم يكن الأمر كذلك لما ضحوا بالموسيقى التي تنتج من وحدة الحركة

في كل الأبيات)).[٢٤]

٤- إنما سميت – العربية – بهذا اللفظ؛ لأنه – كما سبق في التعريف اللغوي – مرتبط بجذره (ع ر ب) الذي تعود كل التقلبات المشتقة منه إلى معنى الإبانة والإفصاح والإيضاح، والإعراب هو الذي يحقق ذلك، قال ابن يعيش: ((وهو مشتق من لفظ العَرب وذلك لما يعزى إليهم من الفصاحة، يقال: أعرب وتعرب: إذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة، كما يقال: تَمعدَد إذا تكلم بكلام َمعدّ))[٢٥]

إذن فلا مناص من القول بأن الإعراب ((ظاهرة موجودة في العربية منذ أقدم العصور المعروفة، حافظت عليها لأنها تمثل أداة طيعة تساعد المتكلم ليتسع في كلامه معبراً عما في نفسه من معان))[٢٦]

٢- وضع قواعده وأحكامه:

أطلق لفظ الإعراب بادئ الأمر على النحو، وهو بهذا المعنى يكون أول علم نشأ من علوم العربية التي وضعت لها القواعد والأحكام. ويكون التعبير – حينئذ – مجازياً بإطلاق الجزء وإرادة الكل، لأن الإعراب كما بدا مؤخراً جزء من النحو، ويبدو أنهم سموه بذلك لأن هذه الظاهرة أجلى الظواهر النحوية وأبرزها.

وحين يتحدث أهل اللغة عن بدء وضع النحو وأسبابه يطلقون عليه هذا الاسم، قال أبو الطيب اللغوي:((واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى تعلم الإعراب...))[٢٧]

وقد قام الإجماع على أن نشأة النحو لدى العرب كانت وليدة الحاجة الماسة إليه، وتكمن تلك الحاجة في:

١- اللحن الذي بدأ على ألسنة أبناء العرب حين اختلطوا بغيرهم واختلط غيرهم بهم ممن هم من غير العرب، ولذلك اللحن أحداث ووقائع تحدث عنها المؤرخون للنحو، وليس من مهمتي سردها هنا.

٢- الحفاظ على سلامة النطق في تلاوة أوثق مصدر للغة العربية، وهو القران الكريم، والوصول إلى معرفة استنباط الأحكام منه، ومن أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو أفصح من نطق بالعربية من البشر.

٣- هناك وجه آخر للحاجة – أراه ضرورياً – وهو أن وجود النحو لضبط اللسان ظاهرة حضارية كبقية الظواهر التي يكون وجودها ملحاً حضارياً، فكان من متممات الظواهر الحضارية للمجتمع العربي أن تنشأ فيه القواعد النحوية حتى يبقى عود العربية صلباً لا يناله خرم

ولا انفصام، فكان النحو ((العلم الذي اعتبر عوضاً عن السليقة الذاهبة، ومنهجاً للنطق الصحيح والتعبير الصحيح))[٢٨]

ثم بعد هذا العموم الذي استعمل فيه مصطلح ((الإعراب)) للدلالة على النحو كله خصص لدى النحاة للدلالة على تغيير آخر الكلمة بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها. والتناسب قائم بين ذاك العموم وهذا الخصوص، لأنّا نرى الموضوعات النحوية كلها تصب في معنى الإعراب، فالهدف من تلك الموضوعات بناء التركيب النحوي الهادف إلى إيضاح المعنى من خلال الحركة التي يحملها آخر التركيب.

ولقد أسهم كثير من أعلام العربية في وضع القواعد والأحكام النحوية من خلال استقرائهم للغات القبائل العربية المتناثرة على أرض جزيرة العرب، فكان لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش الأكبر، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والكسائي، والفراء اليد الطولي في تأسيس هذا العلم وضبطه بضوابط تحكي السليقة العربية الخالصة التي كان عليها العرب من قبل، ولكن اللبنة الأولى بهذا الاتجاه كانت من وضع أبي الأسود الدؤلي بتوجيه وإرشاد ومتابعة من الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ج – أهداف الإعراب

الأهـــداف التي يحققها الإعراب للعربية وللمتكلمين بها جمة، أبرزها وأهمها ما يأتي:

١– يعطي المتكلم حرية التصرف في البناء التركيبي للجملة، ويمنحه سعة في التقديم والتأخير حيث اقتضى المقام البلاغي ذلك مع احتفاظ كل كلمة من ذلك البناء بمعناها الذي تؤديه، ولا يكفي في ذلك رتبة الكلمة ما لم تمنح الحركة الإعرابية التي تضفي عليها المعنى، قال ابن يعيش:

((ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقديمه والمفعول بتأخيره لضاق المذهب، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول: ضرب زيد عمراً وأكرم أخاك أبوك، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر))[٢٩]

وهذا الأمر منح العربية مزية امتلكت من خلالها ثروة هائلة من التعابير تفي بحاجة كل متحدث بها، وحظيت بتجربة حضارية منحتها ((قدرات خفية على العطاء وعلى الإيحاء وعلى تنوع التعبير))[٣٠]

٢– إن الإعراب يعين على التعبير عن الأغراض والرغبات التي تكون سابقة عليه، ومعلوم أن تلك الرغبات والأغراض تتفاوت وتتنوع، والذي يفصح عنها هو التنوع في التعبير والتركيب، ورائد ذلك هو الإعراب الذي ((يوقف على أغراض المتكلمين))[٣١]. و ((يكون

هو المستخرج لها))[٣٢]. قال الأستاذ أحمد حاطوم:

((إن كون الإعراب – كما عرفناه – تعبيراً لفظياً محسوساً عن المعاني النحوية التركيبية للكلام المعرب، إنما يعني قبلياً– apriori– أن للإعراب دوراً مّا في أداء المعنى وفهمه، أي في وظيفة التفاهم، لأن المعاني جزء أساسي من المعنى العام للكلام))[٣٣].

٣– يحرك الطاقة الكبرى التي تحويها اللغة العربية، ويزيل اللبس الذي قد يحصل من خلال التصرف في بناء الجملة العربية، ولولا الإعراب لآل الأمر ((إلى اللبس في الكلام أو جمود العربية في تراكيبها، وقتل الطاقة الكامنة فيها .... ولعل أسلوب التقديم والتأخير في العربية أصدق دليل على أهمية الإعراب الذي لولاه لأصبحت اللغة جامدة، ولفقدت حريتها في التعبير وقدرتها على التفنن في القول))[٣٤].

وقد جعله ابن قتيبة وغيره من أهل العلم ((فارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب))[٣٥].

٤– انه دليل الفطرة الكلامية التي كان العرب يتمتعون بها قبل اختبال الألسن. والالتزام به يقرب الملتزم من تلك الفطرة التي تضفي الرونق والجمال على التعبير، لان العرب قد التزمت بهذه ((الظاهرة اللغوية، وتكلموا بسليقتهم طبقاً لها ثم جاء علماء العربية فقعدوا هذه الظاهرة ووضعوا لها المصطلحات والقوانين العامة، وبينوا ما ينطبق عليها، وما يشذ عنها، وسبب ذلك وعلته))[٣٦].

قال العقاد: إنه ((آية السليقة الغنية في التراكيب العربية المفيدة))[٣٧].

٥– إنه وسيلة التفكير لأنه عمود اللغة، و ((اللغة كما يقرر أكثر علمائها لا تقتصر وظيفتها على التفاهم بين الأفراد وإنما تتجاوز ذلك إلى أنها الأداة التي يتعلم ويفكر بها الإنسان، فهي تقود عقله وتوجهه))[٣٨]، وطبعي أن الفكر لا يرتكز في استخلاص الأحكام والآراء والموازنة بينها – على مفردات اللغة مجردة، إنما يرتكز على تركيب تلك المفردات المصحوب بالعلاقة الإعرابية التي تفتح الطريق أمام المفكر في الوصول إلى الغاية التي يبتغيها، ((ويكون الإعراب بهذا التصور عنصراً تعبيرياً يشارك البنى التركيبية في أداء معنى الكلام وفهمه))[٣٩].

٦- ما من شك في أن أوثق نص عربي تستند إليه العربية في تقعيد قواعدها وفهمها واستجلاء بهائها وحليتها النص القرآني، ((وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصل به إلى تبين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه))(٤٠)، ((إذ لولاه ما كان يتسنى لنا أن نفهم معاني القرآن المبين، ولا أن ندرك مواطن جماله، ومحال بلاغته وإعجازه، وسائر أوامره ونواهيه، ومصادر أحكامه حلاله وحرامه وآيات وعده ووعيده))(٤١).

من أجل هذا اشترط العلماء شروطاً يجب أن تتوفر فيمن يريد الخوض في تفسير هذا الكتاب الكريم، وجعلوا تمامها معرفة الإعراب، فقد نقل السيوطي عن أبي طالب الطبري قوله: ((وتمام هذه الشرائط – أي شرائط التفسير – أن يكون المفسِّر ممتلئاً من عدة الإعراب لا يلتبس عليه وجوه اختلاف الكلام))(٤٢).

وقد فسر بعض أهل العلم الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن ((باختلاف الإعراب مع اختلاف المعنى أو إتقانه))(٤٣).

٧- القراءات القرآنية من الأصول التي تستند إليها القواعد النحوية، والإعراب من أهم الوسائل التي تعين على ضبطها وفهم أسرارها وعلى ضبط نقلها، ولذلك يقول ابن مجاهد:

((فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات، ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين. ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذه عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره فذلك الحافظ، فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه))(٤٤).

٨- إسهام الإعراب في فهم السنة النبوية المطهرة فهماً دقيقاً صحيحاً في معانيها وأحكامها ((لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه (ﷺ)))(٤٥).

٩- اللغة العربية اتسمت بأعلى درجات البلاغة، ونظرية النظم التي نادى بها عبد القاهر الجرجاني جوهر تلك البلاغة، والأساس الذي تقوم عليه نظرية النظم إنما هو الإعراب، فـ ((هو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن))(٤٦).

وقد أقام الجرجاني إعجاز القرآن على النظم الذي أقامه على توخي معاني النحو، ومعاني النحو التي تتوخى إنما هي الوجوه الإعرابية، قال في دلائل الإعجاز:

((ثبت من ذلك أن طالب الإعجاز إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوه وفروقه،

ولم يعلم أنها معدنه ومعانيه، وموضعه ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها غار نفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الجذع، وأنه إن أبى أن يكون فيها كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر يكون معجزاً به وإن يلحق بأصحاب الصرفة – من المعتزلة – فيدفع الإعجاز من أصله)).[٤٧]

ومن هنا قال الأستاذ عبد الكريم الرعيض:

((وهكذا نخلص من ذلك كله إلى أن القرآن الكريم قد نزل بأفصح لغة، وأرقى أسلوب، وأوضح بيان عرفه العرب بجميع فروعهم وقبائلهم خالياً من عوارض اللهجات المستهجنة، متحلياً بكل سمات الفصاحة والبلاغة في مفرداته وأساليبه، وفي مقدمة تلك السمات ظاهرة الإعراب التي التزم بها النص القرآني التزاماً كاملاً، وبنى عليها كثير من مظاهر إعجازه وروعة أسلوبه))[٤٨].

١٠– قال أبو البركات الأنباري:

((الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى))[٤٩]، لأن استيضاح المعنى ودلالة الجملة عليه لا تتم إلا عن طريقه، وإذا كان علم الدلالة قد أصبح علماً مستقلاً له خواصه وأسسه فإن الإعراب يبقى الأساس الأول له، لأن ((الحركة الإعرابية – في حالات – لها دور لا يقل في أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة))[٥٠].

وقد تحدث القدامى عن أثر الحركة الإعرابية في الوصول إلى المعنى المقصود. وليس كما يظن أن المحدثين هم الذين تناولوا الحديث عن أثر تلك الحركة فإذاً فابن جني قد أدرك هذه الفكرة بجلاء في وظيفة الإعراب الدلالية ... لأن الإعراب في نظره يقوم بدور أساسي في تحديد الوظائف النحوية للكلمات من خلال حركاته التي تتحكم في نقل معنى الجملة من معنى إلى معنى، فإذا قلنا:

الأسد بالرفع كان المعنى الإخبار، أما إذا قلنا : الأسد بالنصب كان المعنى على التحذير ((فالفتحة هي العنصر الذي حول الجملة من باب إلى باب، ومن معنى إلى معنى جديد، فهي ركن في الكلمة تشير إلى المعنى))[٥١] .

١١– التذوق الأدبي للنثر والشعر يحتاج إلى التضلع من الإعراب، لأنَّ الصورة الجمالية، والأسلوب الرفيع للنص الأدبي لا يمكن إن يتذوقه القارئ له ما لم يكن على دراية بأصول الإعراب وقواعده، والخيال الذي يحمله الشعر، والوقوف على سلامة وزنه بحاجة ماسة إلى علم الإعراب، كي ينعم بإدراكه صاحب الذوق الرفيع،((فإن للعلاقات الإعرابية دوراً كبيراً فيه،

حيث تتوقف موسيقاه ومعانيه على هذه العلاقات، وبدونها لا يمكن إقامة وزنه أو فهم أغراضه))(٥٢).

الفصل الثاني : صلة الإعراب بالعلوم الشرعية والعربية

للإعراب صلة قوية جداً بكثير من العلوم، فبعضها يراد به فيها بيان الأحكام الفرعية العملية والعقيدية كالعلوم الشرعية – تفسيراً وحديثاً وفقهاً – لان الإعراب عنصر أساسي في فهم تلك الأحكام. وبعضها يراد به فيها الوصول إلى توجيه القراءات القرآنية، وضبط الوقف والابتداء في الآيات بحسب ما يقتضيه المعنى لأن للإعراب أثراً ملموساً في ذلك. وبعضها يراد به فيها الوصول إلى الجمال البلاغي، وصلة الإعراب بالجانب البلاغي في النص من أقوى الصلات، وبعضها يراد به فيها الوقوف عند الدلالة النصية، والأداء الصوتي للتعبير، والإعراب رائد في هذا المجال. وسنعرض في هذا الفصل بعض أوجه تلك الصلات، معززين ذلك ببعض الأمثلة:

١– صلته بالتفسير والقراءات القرآنية: –

للإعراب صلة وثيقة بعلم التفسير والقراءات، إذ عن طريقه يمكن للمفسر أن يصل إلى إيضاح المعنى للآية، فقد نقل الزركشي في البرهان عن ابن عباس تقسيم التفسير إلى أربعة أقسام، وجعل الإعراب أساساً لأحدها:

القسم الأول: ما تعرفه العرب في كلامها.

القسم الثاني: ما لا يعذر أحد بجهالته.

القسم الثالث: ما يعلمه العلماء خاصة.

القسم الرابع: ما لا يعلمه إلا الله(٥٣).

ثم قال:

((فأما الذي تعرفه العرب فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم، وذلك شأن اللغة والإعراب، فأما الإعراب فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر القارئ تعلمه ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللحن، وإذا لم يكن محيلاً للمعنى وجب على القارئ تعلمه ليسلم من اللحن))(٥٤).

فلا مناص – إذن – للمفسر ومن يشتغل بعلم القراءات من إتقان الإعراب حتى يستطيع أن يوضح معنى كل قراءة وآية يفسرها، فان للإعراب أهميته القصوى في توجيه كثير من القراءات وإيضاح معانيها، وكتب القراءات – ولا سيما ما عني بالجانب النحوي – مليئة بالتوجيه المعنوي للقراءات القائم على أساس اختلاف الحركة الإعرابية.

وأسوق لذلك بعض الأمثلة:

أ– قوله تعالى: ((وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرشِ المَجِيدُ)){ سورة البروج: ١٤–١٥ }

وردت قراءتان بلفظ ((المجيدُ)) بالرفع والجر (٥٥)، والإعراب هو الذي دعا المفسر إلى أن يجعله نعتاً لله أو خبراً آخر في حالة الرفع، ونعتاً للعرش في حالة الجر[٥٦].

ب– قوله تعالى ((وامرأتهُ حمّالةُ الَحطب)) {سورة المسد: ٤}

لفظ (حمالة) قرئ بالرفع والنصب مع الإضافة[٥٧]، وورد قراءة عن عياض بالنصب مع التنوين (حمالةً للحطبَ) فتفسيرها على قراءة الرفع أن الله تعالى أخبر عن امرأة أبي لهب بهذا الوصف وهو حمل الحطب الذي فسر على الحقيقة بحمل حزم الحطب والشوك الذي كانت ترميه في طريق النبي (ﷺ)، وعلى المجاز بالمشي بالنميمة ورمي الفتن بين الناس، ويقوي هذا المعنى المجازي قول الشاعر:

إن بني الأدرم حمالو الحطبْ

هُمُ الوُشاةُ في الرّضا وفي الغَضَبْ [٥٨]

وتفسيرها على قراءة النصب بغير تنوين أن هذه المرأة مذمومة بهذه الصفة التي اشتهرت بها، فهي لا للإخبار عن صفتها وإنما ذكرت لشتمها وذمها، قال القرطبي: ((كأنها اشتهرت بذلك فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص))[٥٩].

ومع التنوين تكون حالاً والمراد بها الاستقبال " لأنه ورد في التفسير أنها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب هو حقيقة" [٦٠].

ج– قوله تعالى: ((قال الذين استكبروا إنا كل فيها)){ سورة غافر: ٤٧} قرئ ((كل)) بالرفع والنصب[٦١]، فحملت قراءة الرفع على الخبر بجعل ((كل فيها)) جملة خبرية لـ – إنَّ –[٦٢]، وتكون – كل – مضافة تقديراً: وكلنا. وحملت قراءة النصب على جعل – كل – توكيداً لاسم – إنَّ – [٦٣] أو بدلاً منه لأن ضمير المتكلم يجوز إبدال الاسم الظاهر منه إذا كان دالاً على الإحاطة والشمول[٦٤]. ويبدو لي أن العموم في قراءة الرفع أوضح وأقوى منه في قراءة النصب، إذ قراءة الرفع دالة على العموم المطلق، وقراءة النصب دالة على

عموم المتكلمين، والله أعلم.

د- قولـــــه تعالى: ((وَزُلْزِلُــوا حتّى يقوْلَ الّرسُولُ والّذيْن آمَنُوا متى نَصرُ الله)){ سورة البقرة: ٢١٤ }.

قرئت ((حتى يقول)) بالرفع والنصب، قال جامع العلوم النحوي:

((فالنصب على إضمار – أن – لأن (حتى) إذا دخلت على الفعل المستقبل وانتصب الفعل بعدها كان لها معنيان:

أحدهما: إلى أن

والثاني: بمعنى كي

فالأول قولك: سرت حتى ادخلها، أي: إلى أن أدخلها، فالسير والدخول قد وقعا معاً. ومثال الثاني: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أي: كي يدخلك الجنة، والآية من الضرب الأول.

والرفع قراءة نافع ويكون المعنى: وزلزلوا حتى قال الرسول؛ لان الفعل المستقبل إذا ارتفع بعد حتى كان بمعنى الماضي، وكان ما قبل – حتى – سبباً لما بعدها، كقولك: سرت حتى ادخلها، أي حتى دخلتها، فالسير سبب الدخول، وكذلك في الآية: الزلزلة سبب لقول الرسول))(٦٥).

٢- صلته بعلم الوقف والابتداء: –

من أسباب الإبانة والإفصاح عن المعنى ((تفصيل الحروف والوقف على ما قد تم، والابتداء بما يحسن الابتداء به))(٦٦) والإعراب من أهم وسائل الإبانة والإيضاح، ولذلك كانت صلته بعلم الوقف والابتداء صلة وثيقة، وللنحاة إسهامهم البارز في الحديث عن الوقف والابتداء أو ما يسمى أحياناً بالقطع والإئتناف، والإعراب أبرز أدواتهم للخوض في هذا العلم لأنه ((يعين على فهم العلاقة بين المفردات فيساعد على معرفة الوقف والابتداء، وهو باب جليل من أبواب علوم القرآن لما يترتب عليه من حسن الأداء ووضوح المعـــنى))(٦٧). فـــ ((أحكام الوقف ومعرفة التام منه، وما يحسن وما لا يحسن متوقفة – في كثير من الأحيان – على أحكام الإعراب))(٦٨).

وهذه بعض الأمثلة لأثر الإعراب في الوقف والابتداء:–

أ- قوله تعالى: ((وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص)){ سورة المائدة: ٤٥ }.

قرئ ((والعين)) بالنصب فيكون الوقف التام على قوله: ((والجروح قصاص))،

وقــرئ ((والعين)) بالرفع لها ولما بعدها فيكون الوقف على قولــه: ((أنَّ النفس بالنفس))(٦٩).

ب– قوله تعالى: ((واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر)){ سورة البقرة: ١٠٢ }.

قال النحاس: ((قال نافع: تم (لكن الشياطين كفروا) وقف كاف إن قدرت(يعلمون) مؤتنفاً، وإن قدرته خبر – لكن – أو في موضع نصب على الحال لم يقف على(كفروا) (يعلمون الناس السحر) وقف كاف إن جعلت– ما – نافية، وان جعلتها في موضــع نصب لم يقف على – السحر – لأنــها معطوفة عليه))(٧٠).

ج– قوله تعـــالى: ((والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم)){ سورة الطور: ٢١}.

لم يجز النحاس الوقف على قوله: (بإيمان) لأن – الذين آمنوا – مستأنف، فإذا وقف على – واتبعتهم ذريتهم بإيمانٍ – كان الكلام ناقصاً، لأنه لم يأت بخبر المبتدأ. فإن قال قائل: اجعل – الذين – في موضع نصب عطفاً على المضمر في – وزوجناهم –، قيل: ذلك خطأ لأنه لا يصير المعنى: وزوجنا الذين آمنــوا واتبعتهم ذريتهم بإيمان))(٧١).

ومن خلال ذلك ظهر لنا أثر الإعراب في تحديد الوقف الذي كانت له أهميته في إيضاح المعنى.

٣– صلته بالحديث النبوي الشريف: –

الحديث النبوي أفصح كلام، وأسمى لغة عربية بعد القرآن الكريم، وقد تميز بغزارة المادة، وسعة الثراء اللفظي فكان له أثر كبير في إثراء التراكيب اللغوية وأساليبها (٧٢)، ولا أريد – هنا – أن أتحدث في موضوع الاحتجاج بالحديث، أو عن أثره في اللغة وفي الدراسات النحوية، فذاك أمر قد أشبع كلاماً في كتب وأبحاث كثيرة (٧٣)، إنما الذي يعنيني أن أبين صلة الإعراب بالحديث من حيث الإيضاح والبيان.

وأضرب لذلك بعض الأمثلة:

أ– قوله (ﷺ): ((إنما يرحم الله من عباده الرحماء)).

أورد العكبري هذا الحديــث عن الصحيحــين في وفــاة إبراهيم ابن النبي (ﷺ)، وأجاز في قوله ((الّرحماءُ)) الرفع والنصب فالنصب على جعل – ما – في قوله – إنما – كافة، ويكون – الرحماء – مفعولاً للفعل – يرحم –، والرفع على جعل – ما – موصولة، فيكون –

الرحماء – خبر إن، أي: إن الذي يرحمه الله من عباده الرحماء، وأفرد الموصول على إرادة الجنس [٧٤].

ب – قوله (ﷺ): ((إنَّ الله عز وجل زادكم صلاة، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح، الوتر الوتر)).

قال العكبري: ((فيه وجهان: أحدهما النصب على تقدير عليكم الوتر وكرر توكيداً، ويجوز أن يكون التقدير: زادكم الوتر أو أعني الوتر. والثاني الرفع على التقدير: هي الوتر وكرر توكيداً))[٧٥].

٤– صلته بفهم الأحكام الفقهية: –

صلة الإعراب بالفقه جزء من الصلة العامة بينه وبين النحو، فمن المقرر أن ((النحو قد اختلط اختلاطاً ظاهراً بالعلوم الإسلامية منذ أن استقام عوده فتأثر فيها وبخاصة الفقه وأصوله))[٧٦].

ومعظم النحاة يقرون أنهم ((حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع، كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة))[٧٧].

وقد وجدنا الفقهاء استنبطوا كثيراً من الأحكام الشرعية بمقتضى الدلالة الإعرابية، وتغير الحكم لديهم بتغير حركة الإعراب، لأنهم ((يرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنية على علم الإعراب))[٧٨].

وعماد الشريعة في تقنين الأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد انصب جهد الفقهاء عليهما في استنباط الأحكام، وكان لجهدهم ذاك أسس يبنون عليها أحكامهم ويفهمونها بمقتضاها، والإعراب من أبين تلك الأسس، وكانت بعض الأحكام الشرعية مرتبطــاً بكلام الناس وما يتلفظون به، ولا سيما ما يتعلق بقضايا الأيمان، والنكاح والطلاق واثبات الحقوق ونحوها، وقد فهم الفقهاء كثيراً من أحكام تلك القضايا بمقتضى الإعراب، وسنبين هنا طائفة من الأحكام الفقهية التي بناها الفقهاء على اختلاف الحركة الإعرابية.

أولاً – فهم الأحكام من القرآن الكريم: –

أ– قوله تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافــق وامسحــوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين)){ سورة المائدة: ٦}.

حصل خلاف بين الفقهاء في حكم غسل الرجلين في الوضوء، فكانوا على فريقين: الفريق الأول: يرى وجوب مسحها [٧٩].

الفريق الثاني: يرى وجوب غسلها [٨٠].

وهذا الخلاف مبني على الحالة الإعرابية التي وردت في القراءتين لقوله ((وأرجلكم)) من هذه الآية، إذ وردت قراءة بجر اللام، وقــــراءة أخرى بنصبها[٨١].

فاحتــج الفريــق الأول بأن ((أرجلكم)) بالجر معطوفــة على قولــه ((رؤوسكم)) المجرورة بالباء فيكون الواجب المسح على الرجلين كالمسح على الرأس.

واحتج الفريــق الثاني بأن ((أرجلكم)) بالنصب معطوفة على (((وجوهكم)) المنصوبة بـــ((اغسلوا)) فيكون الواجب الغسل كالوجوه.[٨٢]

وقد جرى نقاش بينها أوجزه على النحو الآتي:

قال الفريق الأول: قراءة الجر في((أرجلكم)) تقتضــي العطف على((رؤوسكم)) فأصبح الواجب المسح على الأرجل.

قال الفريق الثاني: قراءة النصب أقوى ثبوتاً وهي تقتضي العطف على((وجوهكم)) فأصبح الواجب غسل الأرجل، أما قراءة الجر فيمكن أن يكون الجر فيها عطفاً على الجوار، فجرت الأرجل لمجاورتها الرؤوس في اللفظ [٨٣]، وقد ورد عن العرب إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره، كقوله تعالى ((يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين، وحور عين)){ سورة الواقعة: ١٨-٢٢ }، فقد قرئت – حور – بالجر لفظاً لمجاورتها – كأس – مع أنها معطوفة في المعنى على – ولدان –، لأن المعنى: أنَّ الحور يطفن على أهل الجنة الخاصين بهن، وليس معناها أن الولدان يطوفون بهن[٨٤].

قال الفريق الأول: إن الجر على المجاورة يكون مع أمن اللبس، ولا يؤمن اللبس هنا؛ إذ يمكن أن تكون معطوفة على الرؤوس [٨٥].

قال الفريق الثاني: ليس في الآية ما يدعو إلى اللبس لوجود – إلى – الدالة على الغاية في قوله – إلى الكعبين – لأنَّ المسح لم يحدد بغاية بخلاف الغسل، قال الزمخشري: ((فجيء بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة))[٨٦].

قال الفريق الأول: يجوز أن تكون الواو في قراءة الجر بمعنى – مع – وهذا يقوي كون الأرجل ممسوحة لأن المعنى وامسحوا برؤوسكم مع أرجلكم[٨٧].

قال الفريق الثاني: لا تكون الواو– هنا – بمعنى – مع – لأنها حينئذ تدل على المعية، وإذا

كانت للمعية فإن ما بعدها يكون مفعولاً معه، والمفعول معه ما فعل معه فعل، والأرجل هنا لا يفعل معها الفعل إنما يقع عليها [٨٨].

قال الفريق الأول: إننا نسلم بتواتر قراءة النصب، ولكنها يمكن أن تكون معطوفة على محل ((رؤوسكم)) لأنّ محلها النصب على أساس أن الجار والمجرور في قوة المفعول به، فحينئذ تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة.

قال الفريق الثاني: إنّ العطف على المحل جائز، ولكن العطف على اللفظ أقوى من العطف على المحل، فحيث يمكن العطف على اللفظ لا يعطف على المحل، ولما سلمتم بقراءة النصب فإنّ عطف الأرجل على الوجوه أقوى من عطفها على محل الرؤوس فتكون الأرجل مغسولة كالوجوه لا ممسوحة.

قال العكبري: ((الأول – أي العطف على الوجوه – أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع))[٨٩].

ويرى الفريق الثاني: أنه لو سلم بعطف الأرجل على الرؤوس لأمكن أن يراد بالمسح الغسل؛ إذ يقال لغة: ((مسحت يدي بالماء إذا غسلتها، وتمسحت بالماء، إذا اغتسلت))[٩٠].

ونقل الفيومي عن ابن قتيبة أنه قال: ((كان رسول الله (ﷺ) يتوضأ بِمُدٍّ، وكان يمسح بالماء يديه ورجليه وهو لها غاسل))[٩١].

ويمكن الجمع بين دلالة القراءتين بفعل النبي (ﷺ) الذي كان يغسل رجليه إذا كانت ظاهرة، ويمسحها إذا كانت مغطاة بخف أو جورب قد لبسهما على وضوء تام أولاً. وهو ((من العرب الخلص الذين يفهمون وجوه العطف في اللسان العربي))[٩٢].

ب– قوله تعالى: ((وإنْ كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)){ سورة البقرة: ٢٨٠ }.

هذه الآية دالة على طلب إعطاء المدين مدة أخرى إذا أعسر بسداد دينه حتى يتمكن من أداء ذلك الدين.

وقد حصل خلاف بين الفقهاء في المراد بالمدين:فذهب جماعة إلى أنَّ المراد المدين بدين الربا.

وذهب الجمهور إلى أن المراد عموم الدين. وخلافهم هذا ناتج من ورود قراءتين في قوله تعالى: ((وان كان ذو عسرة))

وحجة الفــريق الأول: أنَّ الآية وردت بنصب ((ذو)) حيث وردت هذه القراءة في مصحف أبي بن كعب[٩٣] فتصبح – كان – ناقصة واسمها ضمير يعود على التائب من الربــا

الذي دلَّ عليه قوله تعالى: ((وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم)){سورة البقرة: **٢٧٩**}. والمعنى: وأن كان – هو – أي الذي عليه دين الربا ذا عسرة فنظرة إلى ميسرة [٩٤].

وحجة الفــريق الثاني: أنَّ القراءة المتواترة جاءت برفع ((ذو))، فتصبح ((كان)) تامة لا تحتاج إلى منصوب وهي بمعنى – وجد أو حصل أو حظر – إذ هي هنا تدل على الحدث دون الزمن، وعلى هذا يكون معنى الآية:

وان وجد ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، والمعنى عام سواء أكان مديناً بدين ربا أو غيره، قال النحاس: ((فهــذا أحسن ما قيل فيه لان يكون عاماً لجميع الناس))[٩٥]. ويبدو أن رأي الفريق الثاني هو الراجح لما يأتي:

١– لأن قراءة الرفع أقوى، إذ أجمع القراء المشهورون عليها [٩٦].

٢– أجاز الكوفيون والنحاس أن تكون هنا كان ناقصة ولكنهم أبقوا – ذو – مرفوعة اسماً لكان وقدرا لها خبراً يشمل سائر المدينين، إذ قدروه بـــ: وإن كان ذو عسرة في الدين [٩٧] أو وإن كان من غرمائكم ذو عسرة.

ج– قوله تعالى: ((والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم)){ سورة النور: **٤–٥** }.

بينت هذه الآية حكم قبول شهادة المحدود بالقذف، وللفقهاء في قبولها رأيان:

الرأي الأول – لا تقبل شهادة المحدود بالقــذف ولو تاب، واليه ذهب الحنفية [٩٨].

والرأي الثاني – تقبل شهادته إذا تاب، وهو مذهب الجمهور[٩٩].

استدل أصحاب الرأي الأول بان الاستثناء في قوله ((إلا الذين تابوا)) من الجملة الأخيرة، والمستثنى منه – هم – في قوله: ((وأولئك هم الفاسقون)) قال أبو حيان مؤيداً هذا: ((والذي يقتضيه النظر أن الاستثناء إذا تعقب جملة يصلح أن يتخصص كل واحد منها بالاستثناء أن يجعل تخصيصاً في الجملة الأخيرة)) [١٠٠]، يريد أبو حيان بقوله – جملة – جملاً بدليل أنه قال: ((في الجملة الأخيرة)).

فإذا كان الاستثناء في ((إلا الذين تابوا)) من الجملة الأخيرة كانت التوبة مزيلة حكم الفسق فقط، ونفي صفة الفسق عنهم لا يستلزم قبول شهادتهم.

واستدل أصحاب الرأي الثاني: بأن الاستثناء يجوز أن يكون من الجملتين السابقتين وهما قوله تعالى: ((ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً)) فيكون المستثنى منه الضمير في – لهم –، وقوله تعالى: ((وأولئك هم الفاسقون)) فالمستثنى منه – هم – كما قال أصحاب الرأي الأول وإذا

كان الاستثناء من الجملتين دل ذلك على نفي الفسق عنهم، ونفي عدم قبول شهادتهم.

وأرى رجحان الرأي الثاني، لأن أصح رأي في الاستثناء إذا تقدمته جمل متعددة أن يكون من كل واحدة منها إلا ما قام الدليل على عدم شمولها بذلك الاستثناء(١٠١)، وقد قـام الـدليل على عدم شموله لجملة ((فاجلدوهم)) لأنه ليس حقا لله بل للمخلـوق فلا بد من استيفائـه، فبقى الاستثناء شاملاً لجملتي((ولا تقبلوا لهم شهادة)) و ((وأولئك هم الفاسقون)).

ثانياً – فهم الأحكام من السنة النبوية: –

أ– عن جابـر رضي الله عنه أن النبي (ﷺ) قـال: ((ذكاة الجنين ذكاة أمـّه))(١٠٢).

أجيز في لفظ الذكاة الثانية الرفع والنصب. وقد فهم الفقهاء من رواية الرفع أن ذبح الأم مجزئ عن ذبح الجنين الذي يخرج من بطنها، فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، وإلى هذا ذهب الجمهور، لأن اللفظ الثاني على الرفع يكون خبراً عن الأول، قال الطيبي: ((لعل أصل الكلام ذكاة الأم بمنـزلة ذكاة الجنين في الحل، أي مغنية عن ذكاة الجنين فقدم وآخر، كقول العرب: سلمي سلمك وحربي حربك ودمي دمك وهدمي هدمك))(١٠٣).

وعللوا الاكتفاء بذكاة الأم عن ذكاة الجنين، بأنَّ الجنين في بطن أمه حال ذكاتها كالعضو المتصل بها، فكل عضو من أعضائها يحل بذكاتها ومنها الجنين.

وذهب أبو حنيفة وزفر والحسن بن زياد إلى أن الجنين الميت لا يحل إلا أن يخرج حياً فيذكى كذكاة أمه.

وحجتهم في ذلك نصب (ذكاة) لأن المعنى: ذكاة الجنين كذكاة أمه، أي: يذكى مثل ذكاة أمه، ولا تغني عنه ذكاتها، ثم حذف الجار فانتصب الاسم بعده.

وقدر النصب بتقدير آخر وهو: يذكى تذكية مثل ذكاة أمه فحذف المصدر وصفته (١٠٤).

ويبدو لي أن التوجيه الأول للنصب أولى، إذ ورد في العربية حذف الجار ونصب الاسم بعده أكثر من حذف المصدر وصفته، قال الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلامكم عليَّ إذن حرام

أي: تمرون بالديار.

وعلل أصحاب الرأي الثاني ما ذهبـوا إليه بأن الجنين أصل مستقل في حق الحياة، بدليل صحة الوصية به منفرداً عن الأم، فوجب استقلاله بالتذكية ليخرج دمـــه فيحل لحمــه، أما

إخراج دم الأم بتذكيتها فلا يكفي عن إخراج دم الجنين [١٠٥].

ب– عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ) انه قال:

((لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل)).[١٠٦]

نقل ابن هشام عن ابن مالك انه أجاز في قوله – ثم يغتسل – الجزم والنصب والرفع[١٠٧].

فالجزم عطفاً على قوله: ((يبولن)) المجزوم محلاً بـــ – لا – الناهية وبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ويفهم من هذا أنَّ الشخص منهي عن البول في الماء الراكد، وعن الاغتسال فيه من الجنابة، قال محمود السبكي: ((فيكون المنهي عنه كلاً من البول والغسل فيه))[١٠٨]. وقد أيد هذا الشوكاني، إذ قال: ((فأما الجزم فلا مخالفة بينه وبين الأحاديث الدالة على أنه يحرم البول في الماء الدائم على انفراده، والغسل على انفراده .... لدلالته على تساوي الأمرين في النهي عنهما))[١٠٩].

وقد رفض القرطبي جواز الجزم فيه قائلاً:

((إذ لو أراد ذلك لقال: ثم لا يغتسلن، لأنه إذ ذاك يكون عطف فعل لا عطف جملة على جملة، وحينئذ يكون الأصل مساواة الفعلين في النهي، وتأكيديهما بالنون الشديدة فان المحل الذي توارد عليه هو شيء واحد، وهو الماء، فعدوله من ثم لا يغتسل إلى ثم يغتسل دليل على أنه لم يرد العطف))[١١٠].

وقد رد السبكي اعتراض القرطبي بأنه ((لا يلزم من تأكيد المنهي عنه أنه لا يعطف عليه منهي آخر غير مؤكد، لاحتمال أن يكون للتأكيد معنى في أحدهما ليس في الآخر))[١١١]. والاغتسال المنهي عنه الاغتسال من الجنابة، لما قد يحصل فيه من نجاسة على بدن الجنب تؤدي إلى نجاسة ذلك الماء الراكد، ولا سيما إذا كان قليلاً، أو لأنه سيؤدي إلى استعماله فيصبح ماء مستعملاً لا يستطيع أحد بعده أن يرفع به حدثاً. والدليل على أن المراد بالغسل فيه الغسل من الجنابة ما ورد من قوله (ﷺ) ((لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب)).[١١٢]

والنصب: ((ثم يغتسل)) على إضمار – أن – الناصبة، وتكون – ثم – بمنزلة الواو في نصب الفعل بـــ – أن – بعدها مضمرة، ومعناها الجمع.

والحكم في ذلك أن النهي موجه إلى جمع الأمرين وهما البول والاغتسال فيه.

ورد النووي هذا الرأي قائلاً: ((وأما النصب فلا يجوز لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول فيه منهي عنه سواء أراد الاغتسال فيه

أو منه أم لا والله أعلم))[١١٣].

ويبدو أنَّ النووي قد فهم إجازة ابن مالك النصب بعد – ثم – أنها تقوم مقام الواو في المعية والجمع أيضاً، والحق أنَّ ابن مالك إنما أراد إعطاء – ثم – حكم – الواو – في النصب فقط لا في المعية أيضاً، ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك أنَّ الكوفيين[١١٤] أجازوا إجراء – ثم – مجرى – الواو – في نصب المضارع بعد الشرط، كقوله تعالى: ((ومَــنْ يخرج من بيته مهاجــراً إلى الله ورسوله ثم يدركــه الموت فقد وقع أجره على الله)){ سورة النساء: ١٠٠ }. بنصب – يدرك – وهي قراءة الحسن [١١٥].

فابن مالك لم يرد توجيه النهي إلى الجمع بين البول والاغتسال، إنما أراد النصب فقط بعدها، أما النهي فيبقى موجهاً إلى الأمرين كلاً على انفراد.

وعلى فرض أن يراد بنصب – يغتسل – النهي عن الجمع بينهما فأنه يمكن أن يفهم هذا الحكم من هذا الحديث مع النصب، ويفهم النهي عن كل واحد منهما على انفراد من أحاديث أخرى[١١٦]، كالحديث الذي رواه جابر عن رسول الله (ﷺ): ((أنه نهى أن يبال في الماء الراكد))[١١٧] وقوله (ﷺ): ((لا يغتســل أحدكــم في المــاء الدائــم وهو جنب))[١١٨]. ومن هنا تبين لنا أهمية الإعراب في تفسير الحديث وبيان الحكم الفقهي المستنبط منه.

ثالثاً: فهم الفقهاء الأحكام من تعابير الناس: –

كان الإعراب من ابرز الروافد التي استقى منها الفقهاء الأحكام، وقد سبق الحديث عن إفادهم للأحكام من نصوص القرآن والسنة، ونود هنا أن نذكر كيفية فهمهم للحكم من كلام الناس بمقتضى الإعراب من خلال الأمثلة الآتية:

أ– إذا كان لشخص عبد فقال عنه: أنه لزَيدٌ بفتح اللام ورفع زيد، أو قال: أنه لِزيدٍ بكسر اللام وجر زيد، فانه في التعبير الأول يكون قد أخبر عن اسم ذلك العبد بأنه زيد ولا يفهم منه إقرار به لأحد، أما في التعبير الثاني فانه يكون مقراً لزيد بملكيته [١١٩].

ب– لو حلف شخص فقال: والله لا آكل طعام زيد، بنصب طعام، أو قال: والله لا آكل من طعام زيد، بجر طعام، فانه في الأول لا يحنث بيمينه إلا بأكل جميع الطعام، أما في الثاني فانه يحنث بأكل بعضه[١٢٠].

ج– لو قال رجل لامرأته: أنت في موضع كذا طالقاً بنصب – طالقاً – أو قال لها: أنت طالق في الدار برفع – طالق – أو قال لعبده: أنت في موضع كذا حراً بنصب – حراً – وقال له: أنت حر في الدار برفع – حر – فإنَّ الحكم يختلف بسبب اختلاف الإعراب على النحو الآتي:

في التعبيرين الأولين بنصب – طالقاً – وحراً – لا تطلق الزوجة ولا يعتق العبد إلا إذا

وجدا في ذلك الموضع فعلاً، لأن نصب – طالقاً وحراً – يدل على أنهما حالان والجار والمجرور الخبر، ويكون المعنى أنت موجودة في ذلك المكان حال كونك طالقاً، أو أنت موجود في ذلك المكان حال كونك حراً. فإذا لم يتحقق وجودهما لم يقع عليها الطلاق وعليه الاعتاق.

ويكون هذا شبيهاً في الإعراب بقوله تعالى: ((إن المتقين في جنات وعيون، آخذين)){سورة الذاريات: ١٦}وقوله تعالى:((إن المتقين في جنات ونعيم، فاكهين بما آتاهم ربهم)){ سورة الطور: ١٧–١٨}.

فالجار والمجرور في الآيتين خبر، وقوله – آخذين – فاكهين – حال(١٢١).

أما في التعبيرين الأخيرين برفع – طالق وحر – فإنهما سيكونان خبرين عن المبتدأ ويكون المعنى: إسناد الطلاق والحرية إلى الزوجة والعبد، وذلك يوجب وقوع الطلاق عليها والحرية عليه سواء وجدا في الدار أم لم يوجدا (١٢٢).

د– لو أقر شخص لآخر بقوله: له علي مائة درهم غير درهمين، برفع – غير –، أو قال: له علي مائة درهم غير درهمين، بنصب – غير.

فإن الحكم في التعبير الأول وجوب مائة درهم عليه كاملة، لأن – غير – تكون وصفاً للمائة فكأنه يريد الإقرار بالمائة الموصوفة بأنها غير درهمين. والحكم في التعبير الثاني الإقرار بثمانية وتسعين درهماً، لأن – غير – تكون منصوبة على الاستثناء، فكأنه قال: له علي مائة درهم إلا درهمين (١٢٣).

هـ – لو قال لامرأته: أنت طالق مريضة بنصب – مريضةً –، أو قال: أنت طالق مريضةُ برفعه، فأنه على التعبير الأول لا تطلق إلا في حال مرضها لأنه نصب – مريضة – على الحال، أما في التعبير الثاني فإن الطلاق يقع عليها مباشرة حتى لو لم تمرض؛ لأنه جعل – مريضة – خبراً (١٢٤)، فهو لا يريد تقييد إيقاع الطلاق بحال الزمن، إنما يريد طلاقها والإخبار عنها بأنها مريضة.

و– لو قال: أيّ عبيدي ضربك فهو حر، أو قال: أيّ عبيدي ضربته فهو حر – فالحكم في ذلك أنه مع القول الأول: لو ضربه جميع العبيد عتقوا جميعاً، إذ إن قوله – ضربك – قد أسند الضرب فيه إلى ضمير عام لأنه يعود إلى – أي – فكأنه قال أي عبد من عبيدي، فيكون الفعل الصادر عاماً، فيشمل الحكم جميع العبيد بالإعتاق.

أما مع القول الثاني، فلو ضرب العبيد جميعهم عتق واحد منهم، إذ قوله – ضربته – أسند إلى فاعل خاص وهو تاء الخطاب، وهذا يدل على تخصيص حكم الإعتاق بواحد منهم

[١٢٥]، ويقع على الأول لأنه أول من تحقق فيه الضرب.

ومن خلال هذه الأمثلة رأينا الأثر الفعال للإعراب في فهم الأحكام التي تحددها تعبيرات الناس.

٥- صلته بعلم البلاغة: -

أبرز أساس في بلاغة القرآن نظمه، والنظم فيه قائم على توخي معاني النحو، وأصل هذا التوخي الإعراب، ذاك أنَّ الذي يحكم سلامة النظم وسلامة التركيب إنما هو الإعراب.

ولا يخلو كتاب من كتب البلاغة من الحديث عن الإعراب تصريحاً أو تضميناً، وقد جعل بعض البلاغيين فهم كتابه مرتبطاً بالإعراب، كالعلوي الذي قال في الطراز:

((هذا الكتاب لا يخوض فيه إلا من له وطأة في علم الإعراب)) [١٢٦]، وتحدث ابن يعيش في هذا المجال فقال: ((وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن .... الكامل في إبراز محاسنه ... الموكل بإثارة معادنه))[١٢٧].

ولقد كان لتطور دراسات الإعجاز في القرآن الأثر البالغ في نشأة علم البلاغة وتطوره بكل فنونها، وكان للإعراب الوجه المشرق في الإيصال إلى ذلك الإعجاز القائد إلى ذلك التطور.

وتحدث البلاغيون بمسائل تربط بين الإعراب والبلاغة، نذكر منها بعض الأمثلة:

أ- عموم السلب وسلب العموم في مثل قول أبي النجم العجلي:

قَدْ أصَبحتْ أمُّ الخَيار تدّعيْ

عَليَّ ذنباً كّلهُ لمْ أَصْنع

فقوله – كله – إن رفع كان المعنى دالاً على عموم السلب أي عموم النفي، فيكون بمقتضاه بريئاً من كل ذنب إطلاقاً، وإذا نصب – كل – أفاد سلب العموم ومعناه: أنه صنع بعض هذا الذنب [١٢٨]. وكان هذا التفريق بين المعنيين ناتج من اختلاف الحركة الإعرابية.

ب- التأكيد والتخصيص في مثل: زيداً عرفته، فإن نصب – زيداً – على الاشتغال بفعل مقدر، فيكون الفعل المذكور للتوكيد، أما إن لم تقدر له فعلا بل جعلته مفعولاً مقدماً فإنه يفيد التخصيص [١٢٩]، ولو أنك رفعت وقلت – زيد – فإنه لا تأكيد فيه ولا تخصيص بل هو مجرد إخبار.

ج- تحديد المقصور عليه من الفاعل والمفعول، في مثل: ما ضرب زيد إلاَّ عمراً، وما ضرب عمراً إلا زيد، ففي الأول قصر لفعل الفاعل على المفعول، أي قصر ضرب زيد على

عمرو دون غيره، وفي الثاني قصر الضرب الواقع على المفعول على الفاعل، أي ما أوقع الضرب على عمرو إلا زيد.

د- ومن ذلك أيضاً تدخل الإعراب في فصاحة الكلام وعدمها، ويستشهد لذلك بنصب المضارع مع عدم تقدم الناصب عليه في مثل البيتين الآتيين:

أَلَا أيّها الزّاجريّ أحُضرَ الوغى وأنْ أشْهَد اللذات هَلْ أنتَ مُخلْدي

انظرَا قبـــلَ تلوَمـــاني إلى طـــلل بيـــن الّنقـــا والُمنْحنَى

حيث نصب في البيت الأول – احضر – وفي البيت الثاني نصب – تلوماني – مع غير ناصب ظاهر، وعد هذا بعض البلاغيين قادحاً في فصاحة الكلام [١٣٠].

٦- صلته بعلم الدلالة:-

إذا كان علم الدلالة "العلم الذي يدرس المعنى"[١٣١] أو((علم معاني الكلمات وأشكالها النحوية))[١٣٢] فإن معاني تلك الكلمات والأشكال النحوية إنما تتولد من عناصر عدة في مقدمتها عنصر الإعراب، لأنه ((وصف للعلاقات التي تربط أجزاء الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر))[١٣٣].

فللإعراب وظيفة دلالية، لأنه ((مظهر لفظي خارجي للعلاقات الداخلية المعنوية في التركيب النحوي))[١٣٤]. وقد أفصح ابن جني عن هذا حين قال في الإعراب:

((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً[١٣٥] لا ستبهم أحدهما من صاحبه))[١٣٦].

ثم قال:

((ألا ترى إن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول، وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ له وقيد مقـــاده الأوفـــق من أجله))[١٣٧].

فابن جني يقرر – بهذا – أن الإعراب دلالة لفظية تحدد المعنى لكل كلمة في البناء التركيبي النحوي، ثم تبين صلة كل كلمة بما قبلها وما بعدها في أدائه المعنى، وهذا يعني أن كل حركة إعرابية لها أثرها في الدلالة المعنوية، وبيان وجه الربط بين الكلمات:

ومن هنا قرر (تشومسكي) أن دلالة الجملة يمكن فهمها من خلال العلاقات فيها، لأنه يرى ((أن فهم العلاقات في البنية العميقة ضروري لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً))[١٣٨].

ويقسم دارسو علم الدلالة، الدلالة المركزية للتعبيرات اللغوية إلى مستويات، من بينها المستوى التركيبي الذي يبحثون فيه الدلالة التركيبية والقرائن النحوية، ثم يقسمون القرائن إلى معنوية ولفظية، ويجعلون في مقدمة أنواع القرينة اللفظية قرينة الإعراب [١٣٩]، لأنها قرينة قوية في التغيير الدلالي لمعنى الجملة، ولنضرب لذلك بعض الأمثلة:

أ- قال الشاعر:

إذا متّ فادْفنيْ إلى جنْب كرمة تُروّي عُروقي بعدَ موتيْ عروقُها

فالموضوع: قوله – عروقها – إذا رفعت كانت دالة على أن عروق الكرمة تروي عروق المتكلم، وإذا نصبت دلت على عكس المعنى، إذ يكون المراد أن عروق المتكلم تروي عروق الكرمة[١٤٠].

ب- ما أحسنَ زيداً

ما أحسنَ زيدٌ

ما أحسنُ زيدٍ

اختلاف علامة الإعراب على آخر ((زيد)) جعل الدلالة تختلف من تركيب إلى آخر، ففي الأول دلت على أنَّ الجملة تعجبية، وفي الثاني دلت على أن الجملة منفية والمراد بها نفي الإحسان عن زيد، وفي الثالث دلت على أن الجملة استفهامية والمعنى: أي شيء حسن في زيد ؟

ج- أكرم الناسُ أحمدَ

أكرمَ الناسَ أحمدُ

أكرمُ الناسِ أحمدُ

التركيب الأول كان فاعل الإكرام الناس والمكرم أحمد، والتركيب الثاني على العكس، والتركيب الثالث دل على الإخبار بأن أحمد أكرم واحد في الناس.

((والجامع المشترك بين الأمثلة السابقة أن الإعراب فيها أهم القرائن الدالة على اختلاف المعاني في المواضع الموضحة فيما سبق، والدليل على ذلك أن تغيير الحركة أدى إلى تغيير المعنى))[١٤١].

الخاتمة:

تلخيص أهم نتائج البحث

١- المعنى اللغوي والاصطلاحي للإعراب يشتركان في الدلالة على الإيضاح والإفصاح عن المعاني، وهذا أبرز هدف للإعراب.

٢- الإعراب نشأ عملياً مع نشأة كلام العرب، لأنه كان دليل السليقة العربية، ونشأ تنظيراً وتقعيداً مع ظهور الأسباب الداعية إليه، ومن أبرزها ظهور اللحن في اللسان العربي.

٣- للإعراب أهداف متعددة أبرزها: أنه يعطي للمتكلم حرية التصرف في البناء التركيبي، ويعين على التعبير عن الأغراض والرغبات السابقة عليه لدى المتكلم، ويحرك الطاقة الكبرى الكامنة في اللغة العربية ويقرب من الفطرة اللسانية العربية، وهو وسيلة التفكير، وأقوم طريق يسلك لفهم القرآن الكريم والسنة النبوية، ومعاني القراءات القرآنية، وهو الموصل إلى بيان إعجاز القرآن، وهو الأخذ باليد إلى التذوق الأدبي للنص العربي شعراً ونثراً.

٤- للإعراب أهمية في اكتساب اللسان العربي الفصيح، وله أثره الفعال في وظيفة التفاهم، وكونه معبراً عن المعاني النحوية.

٥- الإعراب من أهم الوسائل التي تضفي الوظيفة الجمالية للغة العربية، وتكسو النص العربي رونقاً وبهاءً.

٦- هناك صلة وثيقة بين الإعراب وكثير من العلوم الشرعية والعربية، فله صلة قوية بالتفسير والقراءات والحديث النبوي الشريف، وعلم الوقف والابتداء، وفهم الأحكام الفقهية من النص القرآني والسنة النبوية وكلام الناس، وعلم البلاغة، وعلم الدلالة.

٧- الحركة الإعرابية المسبوقة بالعامل النحوي لها أهمية كبرى في إيضاح المعنى الذي كان السبب الرئيس في صلة الإعراب بالعلوم المختلفة.

الهوامش والتعليقات

(١) حجازي: محمود فهمي – علم اللغة العربية – ص١٤٤ – نشر وكالة المطبوعات / الكويت.

(٢) يوهان فك: العربية – ص ٢-٦، القاهرة، ١٣٧٠هـــ - ١٩٥١م.

(٣) بروكلمان: فقه اللغة السامية – ص ١٨.

(٤) الشنتريني: محمد بن عبد الملك السراج: كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب. ص٢١-٢٢/ تحقيق: عبد الفتاح الحموز – دار عمار – الأردن – ط١ – ١٤١٦هـــ - ١٩٩٥م.

(٥) الأزهري: محمد بن أحمد، تهذيب اللغة – عرب.

(٦) ابن منظـــور: محمد بن مكرم، لسان العرب – عرب ٥٨٨/١ – دار صادر – بيروت – ١٤١٢ هـــ – ١٩٩٢ م.

(٧) سنن ابن ماجه ٦٠٢/١.

(٨) الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس – عرب ٢١٧/٢ – تحقيق: علي شيري – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤ هـــ- ١٩٩٤ م.

(٩) الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح – عرب ١٧٩/١ – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين – بيروت – ١٤٠٤ هـــ-١٩٨٤ م.

(١٠) الزمخشري: جار الله محمود بن عمر – أساس البلاغة – ٤١٣ – دار الفكر – بيروت- ١٤١٥ هـــ – ١٩٩٤ م. والفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب – نشر الهيئة المصرية للكتاب ١٣٩٧ هـــ – ١٩٧٧ م.

(١١) الجوهري: الصحاح – عرب-١٧٩/١، وابن منظور – لسان العرب – عرب ٥٩٢/١.

(١٢) ابن منظور: لسان العرب – عرب ٥٩١/١.

(١٣) ابن منظور : لسان العرب- عرب ٥٩٠/١، والفيروز آبادي : تاج العروس – عرب ٢١٨/٢

(١٤) ابن منظور: لسان العرب – عرب ٥٩١/١.

(١٥) الفيروز آبادي: تاج العروس – عرب ٢١٩/٢.

(١٦) ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص٤٢، مكتبة الكليات الأزهرية، ميدان الأزهر – القاهرة- مصر.

(١٧) هامش التحقيق لشرح شذور الذهب (٢) من ص ٤٢.

(١٨) ابن عصفور: المقرب ٤٧/١.

(١٩) حسن: عباس، النحو الوافي ٧٤/١.

(٢٠) الغلاييني: مصطفى، جامع الدروس العربية ١٦/١ – ط١٧ – ١٤٠٤ هـــ - ١٩٨٤ م- نشر المكتبة العصرية – صيدا – بيروت.

(٢١) عمايرة: خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها ((منهج وتطبيق في الدلالة)) ١٥٠/مؤسسة علوم القران / دبي – عجمان- الإمارات / ط٢ – ١٤١٠ هـــ- ١٩٩٠ م.

(٢٢) مطلوب: أحمد، بحوث لغوية، ص ٣٥-٣٦، دار الفكر – عمان – الأردن / ط١- ١٩٨٧م.

(٢٣) الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز ص٣٦/ط٦- ١٣٨٠ هـ.

(٢٤) الانطاكي: محمد، دراسات في فقه اللغة ص ٢٦٠، ط٤ – بيروت- دار الشرق العربي.

(٢٥) ابن يعيش: موفق الدين يعيش، شرح المفصل ٧١/١، عالم الكتب – بيروت.

(٢٦) عمايرة: خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٥٠.

(٢٧) اللغوي: أبو الطيب، مراتب النحويين ١-٢ تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم /دار نهضة مصر – القاهرة.

(٢٨) رفيدة: إبراهيم عبد الله، اللغة العربية لغة القران والعلم والمسلمين، بحث منشور ضمن أعمال الدورة السابعة لوزراء الثقافة المنعقدة في الرباط/المغرب١٤١٠ هـ-١٩٨٩م، ص٩٧.

(٢٩) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٢/١.

(٣٠) فيصل: شكري، قضايا اللغة المعاصرة، بحث منشور ضمن أعمال الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الثقافة في الوطن العربي ص٣٢.

(٣١) ابن فارس: أحمد، الصاحبي، ص١٩٠- تحقيق مصطفى الشويمي / بيروت/ ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤ م.والسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن / المزهر في علوم اللغة / تحقيق: أحمد جاد المولى، وعلي البيجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم /٣٢٩/١/ط٣ – القاهرة.

(٣٢) الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز / ص٢٣-٢٤.

(٣٣) حاطوم: أحمد، كتاب الإعراب / ص١٩١/ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر / بيروت/ ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م.

(٣٤) مطلوب: أحمد، بحوث لغوية ص٣٥-٣٦-٣٧.

(٣٥) ابن قتيبة: تأويل مشكل غريب القرآن / ص ١٤ / -ط٢ – ٢١٩٧٣ – تحقيق السيد أحمد صقر / – القاهرة.

(٣٦) الرعيض: عبد الكريم، ظاهرة الإعراب في العربية / ٨٣ / ط١ / ١٩٩٠م.

(٣٧) العقاد: محمود عباس، اللغة الشاعرة، جمعية الدعوة الإسلامية / طرابلس / ليبيا – ص ٢٠.

(٣٨) الملائكة: جميل، اللغة العربية ومكانتها في الثقافة العربية الإسلامية ص ١٢٣، بحث منشور ضمن أعمال الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب.

(٣٩) حاطوم: أحمد، كتاب الإعراب / ص ١٤-١٥.

(٤٠) العكبري: أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، ١ /١، تحقيق: علي محمد البجاوي / ط٢، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م – دار الجيل – بيروت.

(٤١) الزين: سميح عاطف، الإعراب في القرآن الكريم، ص ٥١، الشركة العالمية للكتاب / بيروت ط/٢ – ١٤٠ هـ – ١٩٩٠ م.

(٤٢) السيوطي: جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ٢ /١٧٦.

(٤٣) الرعيض: عبد الوكيل عبد الكريم، ظاهرة الإعراب في العربية ص ٣٠٢.

(٤٤) ابن مجاهد: كتاب الســبعة في القراءات، ص ٤٥، تحقيق: شوقي ضيف/ط٢ القاهرة – ١٩٨٠م.

(٤٥) الزجاجي: أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو / تحقيق مازن المبارك / ص ٩٥ – ط٥ – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م – دار النفائس / بيروت

(٤٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ١٦.

(٤٧) الجرجاني: عبد القاهر، دلائل الإعجاز ص ٤٥٨-٤٥٩.

(٤٨) الرعيض: عبد الكريم، ظاهرة الإعراب في العربية ص ٢٨٢ – ٢٨٣.

(٤٩) الأنباري: أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف / ص ٢٠ مسالة –٢– / دار إحياء التراث العربي – تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد.

(٥٠) عمايرة: خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها ص ١٦٠.

(٥١) عمايرة: خليل احمد، في نحو اللغة وتراكيبها / ١٦٢.

(٥٢) الرعيض: عبد الكريم، ظاهرة الإعراب ص ٩٠.

(٥٣) الزركـــشي: بدر الدين محمد بن عبد الله / البرهان في علوم القرآن / ٢ / ١٦٤، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / المكتبة العصرية / بيروت.

(٥٤) المصدر نفسه ٢ / ١٦٤–١٦٥.

(٥٥) القرطبي: أبو عبد الله أحمد الأنصاري / الجامع لأحكام القران ٢٩٦/١٩، دار الكتاب العربي.

(٥٦) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – ٥٠٤/٦– تحقيق: علي محمد معوض وآخرين / دار الكتب العلمية – بيروت– ط١ – ١٤١٤ هـــ – ١٩٩٤ م.

(٥٧) قرأها عاصم بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع، ابن أبي مريم الشيرازي: نصر بن علي – الموضح في وجـــوه القراءات وعللها – ١٤٠٩/٣ – ١٤١٠، تحقيق: عمر الكبيسي – ط١– ١٤١٤ هـــ– ١٩٩٣ م– نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القران الكريم – جدة – السعودية.

(٥٨) السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥٨٦/٦ مصدر سابق.

(٥٩) القرطبي: الجامع لأحكام القران ٢٤٠/٢٠.

(٦٠) السمين الحلبي: الدر المصون ٥٨٦/٦.

(٦١) الشوكاني / محمد بن علي بن محمد / فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ٤ / ٧٠٥– ٧٠٦ تحقيق سعيد اللحام / دار الفكر ١٤١٤ هـــ – ١٩٩٣ م.

(٦٢) الشوكاني: فتح القدير ٤ / ٧٠٦.

(٦٣) الزمخشري: محمود بن عمر الخوارزمي / الكشاف عن حقائق التتزيل وعيون الأقاويل ١٧٥/٤ دار النفائس / الرياض / ط ١ / ١٤١٧ هـــ – ١٩٩٧ م.

(٦٤) الشوا: أيمن عبد الرزاق، إعراب القران الكريم من مغني اللبيب /٢٩٥ دار ابن كثير/ دمشق / ط١/ ١٤١٦ هـــ –١٩٩٥ م.

(٦٥) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين الباقولي / كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات / ١ / ٢٧٦–٢٧٧، ط ١ / دار عمار / عمان / الأردن ١٤٢٢ هـــ – ٢٠٠١ م.

(٦٦) النحاس: أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل، القطع والائتناف، ١ /٢ / ط ١ / ١٤١٣ هـــ – ١٩٩٢ م – دار عالم الكتب / الرياض / السعودية.

(٦٧) الرعيض: عبد الوكيل عبد الكريم / ظاهرة الإعراب في العربية ٣٠٨.

(٦٨) الرعيض: المصدر نفسه ص ٣٠٩.

(٦٩) النحاس: أبو جعفر، القطع والائتناف ١ / ١٩–٢٠.

(٧٠) النحاس: أبو جعفر، القطع والائتناف ١ / ٧١–٧٢.

(٧١) النحاس: أبو جعفر، القطع والائتناف ٢ / ٦٨٩.

(٧٢) حمادي: محمد ضاري، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية /٧/ط ١ / ١٤٠٢ هـــ–

١٩٨٢ م.
(٧٣) منها: ((موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي)) للدكتورة خديجة الحديثي، وكتاب الدكتور محمد ضاري المشار إليه في هـ (١) ((وبناء الجملة في الحديث النبوي الشريف)) للدكتور عودة أبو عودة.
(٧٤) العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين / إعراب الحديث النبوي، ص ٦٢-٦٣ / ط ١/ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م / دار الفكر المعاصر / بيروت / دار الفكر – دمشق.
(٧٥) المصدر نفسه ١٧٥.
(٧٦) الزبيدي: سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، ص ١١ – دار الشروق – عمان – الأردن – ١٩٩٧ م.
(٧٧) الأفغاني: سعيد، في أصول النحو – ص ٨٣ / دمشق ١٩٥١ م.
(٧٨) ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ٨.
(٧٩) ، (٨٠) القرطبي: محمد أحمد بن رشد، بداية المجتهد ١ / ١٤، مطبعة الاستقامة / القاهرة / ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م.
والمقدسي: أبن قدامة، / المغني ١ / ٩٨-٩٩، مطبعة الفجالة الجديدة / القاهرة / ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م.
(٨١) العكبري: أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٢٢.
(٨٢) الجصاص: أحمد علي / أحكام القرآن ٢ / ٣٤٦- مطبعة الأوقاف الإسلامية ١٣٣٥ هـ.
(٨٣) النحاس: أبو جعفر / احمد محمد إسماعيل، إعراب القرآن ٤٨٥/١. تحقيق زهير غازي زاهد – ط١-مطبعة العاني -بغداد.
(٨٤) الأنصاري: ابن هشام، معنى اللبيب عن كتب الاعاريب، ٢ / ١٩٢، مطبعة عيسى الحلبي. ص ٨٩٥ بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله / دار الفكر.
(٨٥) الالوسي: محمود شكري، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ٢ / ٢٦٠/ط ١ / المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق – مصر ١٣٠١ هـ.
(٨٦) الزمخشري: الكشاف ١ / ٤٠٦ / ط ٢ / المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق – مصر ١٣١٨ هـ.
(٨٧) الألو سي: محمود شكري / روح المعاني ٢ / ٢٦١.
(٨٨) السعدي: عبد القادر عبد الرحمن، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ١٦١ – دار عمار – عمان – الأردن ط / ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
(٨٩) العكبري: أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٢٢.
(٩٠) ابن منظور: اللسان – مسح.
(٩١) الفيومي: أحمد محمد علي / المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي – مسح – دار المعارف – مصر.
(٩٢) السعدي: عبد القادر / أثر الدلالة النحوية واللغوية / ص١٦٨.
(٩٣) القرطبي: محمد أحمد / الجامع لأحكام القرآن / ٣ / ٣٧٣.
(٩٤) أبو حيان: البحر المحيط ٢ / ٣٤٠ – مكتبة ومطابع النصر الحديثة / الرياض / السعودية.
(٩٥) النحاس: أبو جعفر أحمد محمد إسماعيل / إعراب القرآن / ١ / ٣٤٢.
(٩٦) القيسي: مكي أبو طالب / مشكل إعراب القرآن ص ٨١، ١٢.

(٩٧) النحاس: أبو جعفر، إعراب القرآن ١ / ٢٩٥. وأبو حيان: البحر المحيط ٢ / ٣٤٠.

(٩٨) ابن رشد: بداية المجتهد ٢ / ٤٣٤، والقرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ١٧٩.

(٩٩) المصدران السابقان / والغزالي: أبو حامد / المنخول ١٦٠ – ط ١ – دار الفكر – بيروت.

(١٠٠) أبو حيان: البحر المحيط، ٦ / ٤٣٢ – ٤٣٣.

(١٠١) الزنجاني: محمود بن أحمد – تخريج الفروع على الأصول – ٣٢٨– تحقيق محمد أديب الصالح– مكتبة العبيكان– الرياض– السعودية ١٤٢٠هـــ –١٩٩٩م. السيوطي: جلال الدين / همع الهوامع ١ / ٢٢٧.

(١٠٢) سنن أبي داود / ١ / ٦٥٧ / تحقيق صدقي محمد جميل / دار الفكر / بيروت / ١٤١٢ هـــ – ١٩٩٤ م.

(١٠٣) القاري: الملا علي / مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح / تحقيق صدقي محمد جميل العطار ٧ / ٦٩١ – دار الفكر / بيروت / ١٤١٤ هـــ – ١٩٩٤ م.

(١٠٤) المصدر السابق: ٧ / ٦٩١ – ٦٩٢.

(١٠٥) المصدر السابق: ٧ / ٦٩٢.

(١٠٦) سنن أبي داود ١ / ٣٠.

(١٠٧) ابن هشام: جمال الدين الأنصاري / مغني اللبيب ص ١٦١. والعيني: بدر الدين محمود بن احمد / عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٣ / ١٦٨ – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطباعة المنيرية. والكرماني: شرح البخاري – دار الفكر – ٢ / ٩٢.

(١٠٨) السبكي: محمود محمد خطاب / المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود / مؤسسة التاريخ العربي – بيروت ١/ ٢٤٤.

(١٠٩) الشوكاني: محمد بن علي / نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، من أحاديث سيد الأخيار، ١/ ٣٣ – دار الخير / ط ٢ – ١٤١٨ هـــ – ١٩٩٨ م.

(١١٠) القرطبي: أبو العباس /احمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري / المفهم لشرح صحيح مسلم/٢/ ٦٣٨، تحقيق مجموعة علماء أزهريين / دار الكتاب المصري – القاهرة – دار الكتاب اللبناني / بيروت.

(١١١) السبكي: المنهل العذب المورود ٢ / ٢٤٤.

(١١٢) مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي – ٢ /م ١٥٤ – دار الفكر – بيروت / ١٤١٥ هـــ – ١٩٩٥ م.

(١١٣) النووي: شرح صحيح مسلم ٢ / ١٥٣.

(١١٤) الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل – ١٧٩/٢ – دار الفكر – بيروت – ١٤١٥ هـــ – ١٩٩٥ م.

(١١٥) ابن هشام: مغني اللبيب١٦١.

(١١٦) السبكي: المنهل المعذب المورود ١ / ٢٤٤.

(١١٧) رواه مسلم: صحيح مسلم بشرح النووي ٢ / ١٥٢.

(١١٨) المصدر السابق: صحيح مسلم بشرح النووي ٢ / ١٥٤.

(١١٩) ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ١٢.

(١٢٠) ابن يعيش: شرح المفصل ١٢/١.

(١٢١) السمين الحلبي: الدر المصون – ١٨٥/٦– ١٩٧.

(١٢٢) البخاري: أبو الحسن بن الحسين / معاني الأدوات والحروف والإعراب ٢٥٩–٢٦٠/ مطبوع على

الآلة الكاتبة / تحقيق عبد الله السعدي.

(١٢٣) المصدر نفسه ص ٣٣٥.

(١٢٤) الاسنوي: جمال الدين عبد الرحيم / الكوكب الدري /٤٠٠.

(١٢٥) المصدر نفسه.

(١٢٦) العلوي: يحيى بن حمزة، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٢ / ١٦٨ –١٦٩، دار الكتب العلمية – بيروت.

(١٢٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ١٦.

(١٢٨) القز ويني: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن / شرح التلخيص في علوم البلاغة / ص ٤٤–٤٥، مع ملاحظة هامـــش التحقيـــق (٢) في ص ٤٥/دار الجيل/ بيروت ط ١٤٠٢/٢ هـــ – ١٩٨٢ م.

(١٢٩) القز ويني: شرح التلخيص ٧١.

(١٣٠) الحسيني: سيد جعفر، أساليب البيان في القرآن / ص ٩٩ / ط ! / ١٤١٣ هـــ / مؤسسة الطباعة والنشر / طهران / إيران.

(١٣١) عمر: أحمد مختار – علم الدلالة – ص١١–عالم الكتب – القاهرة ط٥– ١٩٩٨م.

(١٣٢) افيتش: ميلكا، اتجاهات اللبحثاللساني / ص ٣٦١ / ترجمة / سعد مصلوح + وفاء فايد / الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية / ١٩٩٦ م.

(١٣٣) عبد اللطيف / محمد حماسة / النحو والدلالة، ص ٤٠ / ط ١ / ١٤٢٠ هـــ – ٢٠٠٠ م / دار الشروق – القاهرة.

(١٣٤) مجاهد: عبد الكريم / الدلالة اللغوية عند العرب م ص ١٩٤ / تشر دار الضياء / عمان / الأردن.

(١٣٥) أي: نوعاً واحداً.

(١٣٦) ابن جني: أبو الفتح عثمان / الخصائص ١ / ٣٤ / تحقيق محمد علي النجار / دار الكتب المصرية / القاهرة.

(١٣٧) المصدر السابق: ١ / ٣٥.

(١٣٨) الراجحي: عبدة – النحو العربي والدرس الحديث / ١٤٢ / مطبعة دار نشر الثقافة / مصر / الإسكندرية ١٩٧٧ م.

(١٣٩) علي: محمد محمد يونس / وصف اللغة العربية دلالياً، ٢٨٥، ٢٨٨ و ٢٨٩ / منشورات جامعة الفاتح / ليبيا ١٩٩٣ م.

(١٤٠) المصدر نفسه: ٢٩٠.

(١٤١) علي: محمد محمد يونس / وصف اللغة العربية دلالياً، ٢٩١.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- اتجاهات البحث اللساني – ميلكا افيتش / ترجمة سعد مصلوح و وفاء فايد – الهيئة العامة لشـؤون المطـابع الأميرية – ١٩٩٦ م.

٣- الإتقان في علوم القرآن – السيوطي – مطبعة الحجازي – القاهرة – ١٣٦٨ هـ.

٤- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية – عبد القادر السعدي – ط/ ١ – دار عمار – عمان – الأردن – ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م.

٥- أحكام القرآن – أحمد علي الجصاص – مطبعة الأوقاف الإسلامية – ١٣٣٥ هـ.

٦- أساس البلاغة – محمود عمر الزمخشري – دار الفكر– بيروت– ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٧- أساليب البيان في القرآن / سيد جعفر الحسيني – ط ١ – ١٤١٣هـ – مؤسسة الطباعة والنشر – طهـران – إيران.

٨- إعراب الحديث النبوي – أبو البقـاء العكـبري – ط ١ – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م – دار الفكر المعاصر – بيروت – دار الفكر – دمشق.

٩- الإعراب في القرآن الكريم – سميح عاطف الزين – الشركة العالمية للكتاب – بـيروت – ط ٢ – ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.

١٠- إعراب القرآن – أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد /مطبعة العاني /بغداد، ط١.

١١- إعراب القرآن الكريم من مغنى اللبيب – أيمن عبد الرزاق الشوا – دار ابن كثير – دمشق –ط ١ – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين – أبو البركات الانباري – دار إحياء التراث العربي – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

١٣- الإيضاح في علل النحو – أبو القاسم الزجاجي – تحقيق مازن المبارك – ط ٥ – دار النفائس – بـيروت – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

١٤- البحر المحيط / أبو حيان الاندلسي – مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض – السعودية.

١٥- بحوث لغوية – أحمد مطلوب – دار الفكر – عمان – الأردن – ط ١– ١٩٨٧م.

١٦- بداية المجتهد ونهاية المقتصد – محمد بن أحمد بن رشد القرطبي – مطبعة الاستقامة – القاهرة.

١٧- البرهان في علوم القرآن – بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي – تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت.

١٨- تاج العروس – محمد مرتضى الحسيني الزبيدي – تحقيق:علي شيري– دار الفكر– بيروت– ١٤١٤هـــ – ١٩٩٤م.

١٩- تأويل مشكل غريب القرآن – أبن قتيبـة الدينوري – تحقيق السيد أحمد صقر – القاهرة – ط ٢ – ١٩٧٣ م.

٢٠- التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء العكبري – تحقيق علي محمـد البجـاوي – ط ٢ – ١٤٠٧ هـــ –

١٩٨٧ م.

٢١- تخريج الفروع على الأصول- شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني: تحقيق: محمد أديب الصالح – نشر مكتبة العبيكان- الرياض- السعودية- ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٢٢- تهذيب اللغة – محمد بن أحمد الأزهري – تحقيق جماعة من العلماء – مطابع سجل العرب – القاهرة.

٢٣- جامع الدروس العربية – مصطفى الغلاييني – ط١٧ – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م – نشر المكتبة العصرية – بيروت – صيدا.

٢٤- الجامع لأحكام القرآن – محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي- دار الكتاب العربي.

٢٥- حاشية الخضري على شرح أبن عقيل – الخضري – دار الفكر- بيروت – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٢٦- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية – محمد ضاري حمادي – ط ١ – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.وزارة الأوقاف العراقية – بغداد.

٢٧- الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني النحوي – تحقيق محمد علي النجار – دار الكتب المصرية – القاهرة.

٢٨- دراسات في فقه اللغة – محمد الأنطاكي – ط٤ – بيروت – دار الشرق العربي.

٢٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – السمين الحلبي – تحقيق علي محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٣٠- دلائل الإعجاز – عبد القاهر الجرجاني – تعليق – محمد رشيد رضا – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.

٣١- الدلالة اللغوية عند العرب- عبد الكريم مجاهد – نشر دار الضياء – عمان – الأردن.

٣٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / محمود شكري الآلوسي – ط ١ – المطبعة الكبرى الأميرية – بولاق – مصر.

٣٣- السبعة في القراءات / ابن مجاهد / تحقيق: شوقي ضيف / ط٢ – القاهرة – ١٩٨٠ م.

٣٤- سنن ابن ماجة/ أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة / تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي / دار الفكر.

٣٥- سنن أبي داود – تحقيق صدقي محمد جميل – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٣٦- شرح التلخيص في علوم البلاغة – جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني – دار الجيل – بيروت – ط ٢ – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م. مع التحقيق.

٣٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب – ابن هشام الأنصاري – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – مصر.

٣٨- شرح الكرماني على صحيح البخاري – دار الفكر.

٣٩- شرح المفصل – ابن يعيش – عالم الكتب – بيروت.

٤٠- شرح النووي لصحيح مسلم – يحيى بن شرف النووي – دار الفكر – بيروت ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

٤١- الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها- أحمد بن فارس – تحقيق: مصطفى الشويمي – بيروت – ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤ م.

٤٢- الصحاح – إسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار – ط ٣ – ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤

م.

٤٣- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – يحيى بن حمزة العلوي – دار الكتب العلمية – بيروت.

٤٤- ظاهرة الإعراب في العربية – عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض – ط ١ – ١٩٩٠ م – جمعية الدعوة الإسلامية – طرابلس – ليبيا.

٤٥- العربية – يوهان فك – القاهرة – ١٣٧٠ هـ – ١٩٥١ م.

٤٦- علم الدلالة: أحمد مختار عمر – عالم الكتب – القاهرة – ط٥ – ١٩٩٨ م.

٤٧- علم اللغة العربية – محمود فهمي حجازي – نشر وكالة المطبوعات – الكويت.

٤٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري – بدر الدين محمود بن أحمد العيني – دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطباعة المنيرية.

٤٩- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير – محمد بن علي بن محمد الشوكاني – تحقيق – سعيد اللحام – دار الفكر – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٥٠- فقه اللغات السامية – كارل بركلمان.

٥١- في أصول النحو – سعيد الأفغاني – دمشق ١٩٥١ م.

٥٢- في نحو اللغة وتراكيبها – خليل أحمد عمايرة – دبي – عجمان – الإمارات – ط ٢ – ١٤١٠ هـ –١٩٩٠ م.

٥٣- القاموس المحيط – مجد الدين الفيروز آبادي – مصور الطبعة الثالثة – نشر
الهيئة المصرية للكتاب – ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م.

٥٤- قضايا اللغة المعاصرة – شكري فيصل – بحث منشور – في أعمال الدورة السابعة لوزراء الثقافة العرب – المنعقدة في الرباط – المغرب – ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

٥٥- القطع والائتناف – أبو جعفر النحاس – ط ١ – دار عالم الكتب – الرياض – السعودية ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٥٦- القياس في النحو العربي – سعيد جاسم الزبيدي – دار الشروق – عمان – الأردن – ١٩٩٧م.

٥٧- كتاب الإعراب – أحمد حاطوم – شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت – ١٤١٢ هـ –١٩٩٢ م.

٥٨- كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب – محمد بن عبد الملك السراج الشنتريني – تحقيق عبد الفتاح الحموز – دار عمار – الأردن – عمان – ط ١ – ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

٥٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل – محمود بن عمر الزمخشري – دار النفائس – الرياض – السعودية – ط١ – ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م – و ط ٢ – المطبعة الأميرية الكبرى – بولاق – مصر – ١٣١٨ هـ.

٦٠- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات _ جامع العلوم النحوي _ علي بن الحسين الباقولي – تحقيق – عبد القادر السعدي – ط١ – دار عمار – الأردن – عمان – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.

٦١- الكوكب الدري في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية – عبد الرحيم الأسنوي – تحقيق: محمد حسن عواد – دار عمار – الأردن – عمان – ط ١ – ١٤٠٥ هـ –١٩٨٥ م.وتحقيق عبد الرزاق السعدي /ط١، وزارة الأوقاف في الكويت ١٣٠٣هـ – ١٩٨٤م.

٦٢- لسان العرب – محمد بن مكرم بن منظور– دار صادر– بيروت – ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٦٣- اللغة الشاعرة: عباس محمود العقاد – جمعية الدعوة الإسلامية – طرابلس – ليبيا.

٦٤- اللغة العربية لغة القرآن والعلم والمسلمين – إبراهيم عبدالله رفيدة – بحث منشور في أعمال الدورة السابعة لوزراء الثقافة العرب – ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

٦٥- اللغة العربية ومكانتها في الثقافة العربية الإسلامية – جميل الملائكة – بحث منشور في أعمال الدورة السابعة لوزراء الثقافة العرب – الرباط – المغرب.

٦٦- مراتب النحويين – أبو الطيب اللغوي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار النهضة – مصر – القاهرة.

٦٧- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح – ملا علي القاري – تحقيق صدقي جميل محمد جميل العطار – دار الفكر – بيروت – ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

٦٨- المزهر في علوم اللغة – السيوطي – تحقيق – أحمد جاد المولى – علي البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم – ط ٣ – القاهرة.

٦٩- مشكل إعراب القرآن – مكي أبو طالب القيسي – تحقيق – حاتم الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ٢ – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م.

٧٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي – أحمد محمد الفيومي – دار المعارف – مصر.

٧١- معاني الأدوات والحروف والإعراب – أبو الحسن بن الحسين البخاري – تحقيق – عبدالله السعدي – مطبوع على الآلة الكاتبة – رسالة ماجستير من كلية الآداب – جامعة بغداد – ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م.

٧٢- المغني – ابن قدامة المقدسي – مطبعة الفجالة الجديدة – القاهرة – ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م

٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام الأنصاري – مطبعة عيسى الحلبي – والطبعة المحققة من لدن مازن المبارك – ومحمد علي حمد الله – دار الفكر.

٧٤- المقرب – ابن عصفور الاشبيلي – تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – مطبعة العاني – بغداد – ط١ – ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م.

٧٥- المفهم شرح صحيح مسلم – أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي – تحقيق – مجموعة علماء أزهريين – دار الكتاب المصري – القاهرة – دار الكتاب اللبناني – بيروت.

٧٦- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود – محمود محمد خطاب السبكي – مؤسسة التاريخ العربي – بيروت.

٧٧- النحو العربي والدرس الحديث – عبدة الراجحي – مطبعة دار نشر الثقافة – مصر – الإسكندرية – ١٩٧٧ م.

٧٨- النحو الوافي – عباس حسن – ط٢ – دار المعارف – مصر – ١٩٦٨ م.

٧٩- النحو والدلالة– محمد حماسة عبد اللطيف – ط ١ – دار الشروق – القاهرة ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٨٠- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الآخر – محمد بن علي الشـــوكاني – ط٢ – دار الخـــير ١٤١٨ هـــ – ١٩٩٨ م.

٨١- وصف اللغة العربية دلالياً – محمد محمد يونس علي – منشورات جامعة الفـــاتح - طـــرابلس – ليبيـــا – ١٩٩٣ م.

٨٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع – السيوطي – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت.